

التشريعات المتعلقة بحرية الاستثمار في مملكة البحرين

لم تغلق البحرين أبداً أبوابها في وجه الاستثمارات من أي جهة أتت وكانت الأموال الوافدة ومازالت في الأمان والنمو دون قيد أو معوق.

وتتيح التشريعات السارية الآن في الميادين المختلفة التجارية والصناعية وفي مجالات الاستثمار عموماً حرية واسعة بل وتكاد تكون مطلقة للمستثمرين الأجانب. كما وتتضمن كذلك هذه التشريعات الحماية القانونية لهذه الاستثمارات وتوفر الآليات القانونية والإدارية لهذه الحماية سواء في مرحلة بدء الاستثمار أو في استمراره بعد ذلك.

وسأتناول باختصار شديد أهم التشريعات في مجال الاستثمار وحماية رؤوس الأموال وذلك في الآتي :-

أولاً: التشريعات المتعلقة مباشرة بحرية الاستثمار:

1 - قانون الشركات التجارية الصادر بالمرسوم بقانون (21) لسنة 2001: جاء هذا القانون ليحل محل قانون الشركات التجارية الصادر بالمرسوم بقانون رقم 28 لسنة 1975 وتعديلاته والتي كانت قد تشعبت إلا أن هذه التشعبات كانت تصب كلها في دائرة توسعة فرص الإستثمارات الأجنبية. جاء قانون 2001 ليضع كل ذلك في وعاء تشريعي واحد. وفي مجال حرية رأس المال الأجنبي فإن أهم سمات هذا القانون هي:-

أ- لقد حذف هذا القانون شرط الجنسية البحرينية في شركات التضامن والتي كانت قصرأ على الأفراد البحرينيين طبقاً للقانون القديم (مادة 21) أما القانون الجديد فإن نص المادة 25 على أنه "ومع عدم الإخلال بأحكام القوانين المعمول بها بشأن تنظيم مزاوله المهن الحرة يجوز تأسيس شركات تضامن أياً كان نوعها بين شركاء بحرينيين أو غير بحرينيين..."

ب- مع مراعاة أحكام هذا القانون يجوز- بقرار من وزير التجارة - بالإتفاق مع الوزير المختص - أن تؤسس شركات مساهمة عامة بحرينية بمشاركة رأسمال أجنبي أو خبرة أجنبية وفقاً للنسب التي يحددها وزير التجارة والقيد الوحيد هو حظر التصرف في الأسهم الممثلة لرأس المال الأجنبي لمدة ثلاث سنوات من تاريخ قيد الشركة في السجل التجاري إذا كان هذا التصرف خارج دائرة أشخاص الأجنبي.

ج- لقد كان قانون الشركات لعام 1975 يشترط حد أعلى لرأس المال الاجنبي في الشركات ذات المسؤولية المحدودة بما لا يجاوز 49% من رأس مال الشركة إلا أن القانون الجديد قد خلا من هذا القيد مما جعل إمكان تأسيس هذه الشركات برأسمال أجنبي دون تحديد.

د- جاء نص المادة 345 تحت عنوان الشركات ذات رأس المال الأجنبي وتضمن ما نصه " ... يجوز بقرار من وزير التجارة بالإتفاق مع الوزير المختص الموافقة على تأسيس شركات مما نص عليه في هذا القانون تكون مملوكة كلياً أو جزئياً لشركاء بحرينيين أو غير بحرينيين ويجوز أن تكون بعملة غير بحرينية على أن تكون مقومة بالعملة البحرينية ... إلخ.

2 - القوانين العقارية :
صدر المرسوم بقانون رقم 2 لسنة 2001 بشأن تملك غير البحرينيين للعقارات المبنية والاراضي واجاز في مادته الاولى لغير البحرينيين سواء كانوا اشخاصا طبيعيين او اعتباريين بتملك العقارات المبنية والاراضي في دولة البحرين باحدى طرق التصرف المقررة قانونا او بالميراث في المناطق وبالشروط التي يصدر بها قرار من مجلس الوزراء .

كما اجاز في مادته الثانية للشركات التجارية والصناعية والسياحية والمؤسسات المصرفية والمالية المملوكة بالكامل لغير البحرينيين والمرخص لها بممارسة نشاطها فيها بتملك العقارات المبنية والاراضي لغرض اقامة المشاريع الاقتصادية المسموح لها بممارسة الانشطة فيها اذا كان الغرض من تأسيسها اقامة منشأة تجارية او صناعية او مالية او سياحية او صحية او تعليمية او تدريبية او ان تتخذ من المملكة مركزا رئيسيا لاستثمار اموالها في الانشطة المصرح لها بها او غيرها من المشروعات الاقتصادية والاستثمارية ، وذلك كله مع عدم الاخلال بحق مواطني دول مجلس التعاون الخليجي في تملك العقارات المبنية والاراضي والذي يتساوون فيه مع المواطن البحرينى بموجب المرسوم بقانون رقم 40 لسنة 1999 الذي ينظم ملكية مواطني دول مجلس التعاون الخليجي للعقارات والاراضي المبنية .

وتنفذا لهذا القانون (أي قانون رقم 2 لسنة 2001) صدر قرار مجلس الوزراء رقم (43) لسنة 2003 بتحديد المناطق التي يسمح فيها لغير البحرينيين سواء أكانوا أشخاصا طبيعيين او اعتباريين بتملك الاراضي والعقارات المبنية حيث حددت المناطق وكلها من أفضل المناطق في المملكة ، كما اجازت المادة الثالثة من القرار للشركات التجارية والصناعية والسياحية والمؤسسات المصرفية والمالية المملوكة بالكامل لغير البحرينيين والمرخص لها بنشاطها في المملكة بتملك العقارات المبنية والاراضي في ذات المناطق اضافة الى المناطق الصناعية بالنسبة للشركات والمؤسسات المرخص لها بممارسة الانشطة الصناعية .

3 - المرسوم بقانون رقم 7 لسنة 1994 بالتصديق على وثيقة تأسيس اتفاقية منظمة التجارة الدولية فقد كانت البحرين من الدول السباقة في الإنضمام إلى هذه الاتفاقية، كما أنشأت لجنة وطنية لمنظمة التجارة الدولية لتتولى تنظيم العلاقة بين مملكة البحرين والمنظمة وبغرض تحقيق الاستفادة المثلى من أحكام اتفاقيات المنظمة وذلك بموجب المرسوم بقانون رقم 25 لسنة 1996 لتسلك حكومة المملكة بذلك سلوكاً عملياً في التزاماتها بالتوجه نحو العولمة بشكل مدروس وعلمي وبما يحفظ المصلحة الوطنية.

4 - المرسوم بقانون رقم (1) لسنة 1995 بشأن انضمام مملكة البحرين إلى اتفاقية إنشاء المنظمة العالمية للملكية الفكرية (WIPO) وغني عن التفصيل ماذا يعني الإنضمام إلى هذه الاتفاقية وتطبيق أحكامها على ضمان حماية ودعم حماية الملكية الفكرية أياً كان مصدرها في مختلف دول العالم بهدف تشجيع النشاط الإبتكاري كما هو منصوص عليه في ديباجتها.

5 - المرسوم بقانون رقم 30 لسنة 1996 بالموافقة على الإنضمام إلى إتفاقية برن لحماية المصنفات الأدبية والفنية...

6 - المرسوم بقانون رقم 31 لسنة 1996 بالموافقة على الانضمام إلى إتفاقية باريس لحماية الملكية الصناعية .

ثانيا: حسم المنازعات التجارية الدولية:

الاهتمام بتحقيق العدالة بمقياس حضاري عالمي - وخصوصا فيما يتعلق بحقوق رأس المال الاجنبي - في البحرين ضارب في القدم . ففي عام 1906 كتب الميجر COX الوكيل السياسي البريطاني آنذاك الى السفير الالمانى في ايران يطمننه على أن مصالح التجار الاوربيين مصانة في البحرين مشيرا الى وجود هيئة قضائية مختصة بحسم المنازعات التي يكون بين اطرافها اجانب وكانت تلك الهيئة هي "المجلس العرفي" وكان هذا المجلس مشكل مناصفة من اعضاء بحرينيين واعضاء اجانب .

(الوثيقة رقم I.O.R 15/2/6 من وثائق حكومة الهند البريطانية)

والجدير بالذكر كذلك ان هذه الرسالة تشير الى ان عمر هذا المجلس آنذاك كان حوالي خمسين عاما. ولقد امتد هذا الاهتمام بالمصالح الدولية وتطور .

واليوم وفي مجال الحماية في حل المنازعات فان القضاء البحريني مشهود له بالكفاءة والنزاهة ، كما أن مملكة البحرين قد واكبت أحدث النظم العالمية في مجال حسم المنازعات عن طريق التحكيم الدولي، وأهم التشريعات في هذا المجال هي:-

1- المرسوم بقانون رقم 14 لسنة 1988 بالموافقة على الإنضمام إلى اتفاقية نيويورك لعام 1958 بشأن الاعتراف بقرارات التحكيم الأجنبية وتنفيذها.

2- المرسوم بقانون 9 لسنة 1994 بإصدار قانون التحكيم التجاري الدولي والذي إستند على القانون النموذجي للتحكيم التجاري الدولي الـ UNCITRAL والذي جاء مرفقاً بالمرسوم المذكور.

إن هذين التشريعيين يقيمان، بموجب تشريعات وطنية، الحماية القانونية بتأمين حقوق أي طرف دولي في المنازعة في أن يلجأ إلى التحكيم التجاري الدولي كما ضمنت تنفيذ الأحكام الصادرة عن التحكيم التجاري الدولي أمام المحاكم المختصة بالتنفيذ بالمملكة بصورة مباشرة.

ثالثا صور أخرى من الحماية القانونية للاستثمار الأجنبي :

1- نظام الصناديق الإستثمارية Collective Investment Schemes الصادر والمعدل بالتعميمات رقم 92/356 ورقم 95 /318 ورقم 99/121 الصادر عن مؤسسة نقد البحرين (بما هو مخول لها طبقاً لقانون المؤسسة) وطبقاً لهذه التشريعات فإن أي بنك أو مؤسسة مصرفية مرخصة في البحرين أو في أي بلد ذي قوانين متطورة يمكن له أن ينشئ في سوق البحرين صناديق استثمارية . وبالنسبة للصناديق المؤسسة من قبل بنوك أو مؤسسات مصرفية غير مرخصة في البحرين فإن عليها أن تعين وكيلاً لها في البحرين ويمكن أن يكون هذا الوكيل مكتب محاماة أو مكتب محاسبة وتدقيق . وأجاز التعميم الأخير إدراج حصص هذه الصناديق في سوق البحرين للأوراق المالية.

2- اللائحة الخاصة بأحكام العهد المالية : TRUSTS الصادرة بالقرار 1998/1 عن مؤسسة نقد البحرين والتي لم تقصر جنسية المؤسسين والمستفيدين من مثل هذه العهد المالية على البحرينيين وإنما جاء النص عاماً دون تحديد بما يجيز لغير البحرينيين أن يكونوا مؤسسين أو مستفيدين من العهد المالية "الترستات".

هذه بعض النماذج والصور لحرية وتشجيع الإستثمارات الأجنبية في مملكة البحرين إضافة إلى ما تتمتع به الإستثمارات العربية من أفضلية خاصة في التعامل ولدينا من المؤسسات المصرفية والتجارية ما يجسد هذه الحرية والتشجيع.

رابعا: الخطوات المستمرة لمزيد من تحرير التجارة :

1- مفاوضات تحرير التجارة والخدمات :

ان انضمام مملكة البحرين الى اتفاقية منظمة التجارة العالمية هو ليس من قبيل الترف وانما جسدت البحرين جديتها دائما في السير في طريق العولمة وتحرير التجارة في شتى الميادين ، وحالما بدأت المفاوضات فيما بين اعضاء المنظمة حول تحرير التجارة في الخدمات والزراعة وخفض الدعم على بعض السلع ، فان البحرين كانت ضمن من بدأ هذه المفاوضات التي من المقرر ان تنتهي قبل 31 ديسمبر 2004 ، وقد تم تشكيل لجنة فرعية من اللجنة الوطنية برئاسة سعادة الوكيل المساعد للتجارة الخارجية بوزارة التجارة لمتابعة المفاوضات

وتبادل تقديم وتدارس العروض الاولية INITIAL OFFERS ومن الجدير بالذكر بانه تأكيدا للشفافية في العمل فان اللجنة تضم أعضاء من القطاع الخاص .

2- الاستثمارات الاجنبية المباشرة (FDI) Foreign Direct Investments :

العمل قائم في مجال فتح باب الاستثمارات الاجنبية المباشرة ، في هذا الصدد فقد وافقت مملكة البحرين مع اخواتها دول مجلس التعاون الخليجي على القانون النموذجي الاسترشادي الموحد لتشجيع الاستثمار الاجنبي ، ويجري العمل حاليا على اعداد مسودة مشروع قانون موحد للاستثمار (بالرغم من ان في التشريعات الوطنية القائمة مما يلبي هذا الغرض) .

3- اتفاقات التجارة الحرة (FTA) FREE TRADE AGREEMENTS :

تعمل مملكة البحرين على عقد اتفاقيات التجارة الحرة مع مختلف الدول وقد تم عقد اتفاقية التجارة الحرة مع مملكة تايلاند .

ومن الالم في هذا الصدد هي المفاوضات المتقدمة مع الولايات المتحدة لابرام هذا الاتفاق ، وعلى علمي فقد تم التوقيع على الـ TRADE & INVESTMENT FRAMEWORK AGREEMENT TEFA

وهذه الاتفاقية هي اتفاقية الاجراءات التمهيدية او الاطار العام للعمل على انجاز استكمال الاتفاقية النهائية الـ FTA ومن المؤمل الانتهاء من كل الاعمال والتوقيع على هذه الاتفاقية خلال عام 2004 انشاء الله .

ستتيح هذه الاتفاقية حرية واسعة لتدفق السلع والخدمات والاستثمارات بين الولايات المتحدة ومملكة البحرين دون قيود وستجنب هذه الاتفاقية المملكة شروط واحكام الدولة الاولى بالرعاية طبقا لاحكام المادة (24) من الاتفاقية العامة للتجارة والتعرفة (GATT) والمادة (5) من الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات (GATS) أي بمعنى أن المزايا التي تمنحها كل من الولايات المتحدة للمملكة البحرين او تلك التي تمنحها مملكة البحرين للولايات المتحدة في مجال السلع والخدمات بموجب هذه الاتفاقية لن يتم الالزام بمنحها لبقية الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية باعتبارها مزايا قائمة على مبدأ الدولة الاولى بالرعاية.

وغني عن القول بان الفائدة من هذه الاتفاقية لن تكون مقصورة على مملكة البحرين وحدها وانما ستفيد منها كل الدول المتعاملة معها وعلى الأخص دول مجلس التعاون الخليجي والشقيقة والمرتبطة بالمملكة باتفاقية الاتحاد الجمركي الخليجي .

هذه باختصار أهم وجوه ومدلولات الحرية الواسعة بل وشبه المطلقة للاستثمار في البحرين ، بعيد عن أية قيود .

أما في مجال دور المؤسسات الحكومية والجهات الإدارية في إنجاز ورعاية المعاملات الاستثمارية فان مملكة البحرين لتفخر حقا بتقدمها في هذا المضمار ... فانك تستطيع أن تنجز معاملتك في وقت قياسي (سجلنا شركة استثمارية برأس مال أجنبي في يوم واحد) وذلك بفضل كفاءة العاملين في هذا المجال . كما أن تطور الأساليب – خصوصا – في وزارة التجارة كما هو الشأن الآن فيما يتعلق بإنجاز مشروع ONE STOP SHOP حيث يستطيع المستثمر بموجبه مباشرة وإنجاز كل معاملاته مع وزارات وإدارات الدولة المختلفة أمام شاشة الكترونية واحدة وعلى لوحة مفاتيح واحدة في نقطة إنجاز واحدة .

ولا أراني بحاجة للتذكير بان البحرين دولة نظيفة من أية قوانين أو أنظمة ضريبية ، فلا ضريبة على الدخل من أي نوع كان ، فأموال المستثمرين فيها آمنة من شر الضريبة